

16 تقريراً للميزانيات وطلب رفع حصانة.. وساعتان لمناقشة استعدادات الدفاع المدني والأجهزة الأمنية للأوضاع الإقليمية



جانب من جلسات مجلس الأمة.

الغانم يرفع الجلسة الخاصة لعدم وجود نصاب نيابي وغياب الحكومة



مرزوق الغانم

رياض عواد

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة قضية التوظيف نهائياً لعدم اكتمال النصاب النهائي ولعدم حضور الحكومة.

وقال الغانم «ترفع الجلسة نهائياً لعدم وجود نصاب نيابي ولعدم حضور الحكومة».

وكان عدد من النواب قد تقدم بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية التوظيف، ونصه التالي:

استناداً على المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولأن التوظيف أصبح أزمة وهاجساً لكل الكويتيين ولوجود خلل بنسبة الوظائف الخاصة اليوم والتي كانت مخصصة لمناقشة المتقدمين، ومن منطلق أهمية هذا الموضوع باعتبار أنه من الأمور العاجلة التي يتطلب مناقشتها لأهميتها للخريجين والخريجات الكويتيين وتحديد مستقبهم لذا يرجى التكرم بتوجيه دعوة لعقد جلسة خاصة في يوم الأحد الموافق 23 يونيو 2019 لمناقشة سياسة الحكومة في التوظيف واتخاذ القرارات المطلوبة لمواجهة أزمة التوظيف.

والنواب موقعه الطلب هم: محمد المطير وشعيب المويزري والدكتور عادل الدمخي ورياض العدساني ومحمد المطيري وعبدالله فهد وناصر السويط وعبد الوهاب البابطين والدكتور عبد الكريم الكندري وعبدالله الكندري وأسامة الشاهين.

الكندري: ملف التوظيف

أصبح كورقة للضغط والابتزاز

والمساومات السياسية لبعض النواب



عبدالله الكندري

ستغرب النائب عبدالله الكندري عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة اليوم والتي كانت مخصصة لمناقشة قضية التوظيف التي تهم شريحة كبيرة من المجتمع. وقال الكندري في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة إن كل بيت كويتي يعاني من مشكلة التوظيف ورب الأسرة ينتظر أكثر من سنتين لإيجاد وظيفة لابنه أو ابنته.

وأكد الكندري أن حضوره اليوم كان لحلول حقيقية ولإيجاد حلول حقيقية لبعض النواب والأطراف والضحية هو المواطن والمساومات السياسية لبعض النواب والأطراف والضحية هو المواطن والكفاءات الذين ليس لديهم «واسطة» في الحصول على الوظيفة. وأضاف الكندري أن عدم حضور الحكومة يعني أن شعارها أصبح «لا أرى لا أسمع لا أتكلم»

وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران)

والتقرير الرابع والخلاصون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

1-التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسات العامة للميزانيات والاجتماعية للسنة المالية 2019/2020.

2. مشروع قانون بربط ميزانية المؤسسات العامة للميزانيات والاجتماعية عن السنة المالية 2017/2018.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ب-التقرير الثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ج-التقرير الحادي والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة أسواق المال عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية أسواق المال للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

د-التقرير الثاني والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسات العامة للميزانيات والاجتماعية عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية المؤسسات العامة للميزانيات والاجتماعية عن السنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة العامة للصناعة عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ج-التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

د-التقرير الرابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمجلس الأمة عن السنة المالية 2017/18.

2. مشروع قانون بربط ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2019/2020.

3. تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقه وحساباتها الختامية للسنة المالية 2017/2018.

هـ-التقرير الخامس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبنك الائتمان الكويتي عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية بنك الائتمان الكويتي للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

و-التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

ز-التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة العامة للطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما للسنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين للظفر في بنود جدول الأعمال المكون من 17 بنداً تحتوي على 67 فقرة، ويستهل الجلسة بنود التصديق على المضابط والرسائل الواردة والعروض والشكاوى والأسئلة.

ويناقش المجلس التقرير المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو صالح أحمد عاشور في القضية رقم (400/2018) جنح خاصة - شؤون.

ومدرج على الجدول طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة أوضاع المنطقة واستعدادات الحكومة للأزمة القائمة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

كما ينظر المجلس في 16 تقريراً للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشاريع بقوانين بشأن الحسابات الختامية للسنة المالية 2019/2018 وبشأن ربط ميزانيات 16 جهة حكومية عن السنة المالية 2019/2020.

وفيما يلي تفاصيل جدول الأعمال:

البند الأول: التصديق على المضبطتين التاليتين:

1- (1/1422) بتاريخ 11/06/2019م.

2- (ب/1422) بتاريخ 12/06/2019م.

والمجلس الثاني: أولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة.

ثانياً: كشف العروض والشكاوى.

البند الثالث: الأسئلة.

(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقعة أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة).

البند الرابع: الإحالات (حسب ما هو وارد في الكشوف المرفقة).

البند الخامس: طلبات رفع الحصانة:

التقرير المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية وطلب بصفة الاستعجال عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو صالح أحمد عاشور في القضية رقم (400/2018) جنح خاصة - شؤون.

البند السادس:

طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة أوضاع المنطقة واستعدادات الحكومة للأزمة القائمة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

البند السابع: تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي:

1-التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسات العامة للميزانيات والاجتماعية عن السنة المالية 2017/2018.

2. مشروع قانون بربط ميزانية المؤسسات العامة للميزانيات والاجتماعية عن السنة المالية 2019/2020.

3. تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).